لدى استقباله الأبطال وضيوف اليمن المشاركين في بطولة اليمن العالمية للملاكمة

باسندوة يؤكد أن الحكومة لن تتوانى عن دعم البطولات الرياضية وإنجاحها

■ صنعاء / سبأ:

استقبل رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة أمس الأبطال وضيوف اليمن من الأشقاء والاصدقاء المشاركين في بطولة اليمن العالمية للملاكمة العربية للمحترفين التي احتضنتها العاصمة صنعاء بداية الأسبوع الحالي.

وفي مستهل اللقاء رحب الأخ رئيس الوزراء بضيوف اليمن من الأشقاء والأصدقاء المشاركين في هذه البطولة العالمية التي أوصلت رسالة للعالم مفادها أن اليمن بلد آمن ومستقر ويمضي في الاتجاه الصحيح صوب التغيير الشامل والمنشود.. مهنئا أبطال الملاكمة المشاركين في هذه البطولة للدفاع عن القابهم العالمية.

وقال " أنا فخور باللقاء معكم واعتز بحضوركم إلى اليمن للمشاركة في هذه البطولة العالمية، وأثق بأنكم ستكونون رسل المحبة لايصال الصورة الحقيقية التي رأيتموها عن اليمن إلى بلدانكم وشعوبكم، فاليمن كما قال عنها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بلد الإيمان والحكمة، واثبتت فعلا حكمة ابنائها في تغليب منطق الحوار".

وبارك الأخ باسندوة النجاح الكبير الذي حققته بطولة اليمن العالمية للملاكمة العربية وما حظيت به من تغطية إعلامية واسعة لعكس الصورة الايجابية والحقيقية لليمن الى العالم، والمعبرة عن حضارتها وتاريخها العريق.. لافتا إلى أن هذه البطولة العالمية نشرت قدراً كبيراً من الفرحة بين الناس في هذه المرحلة الانتقالية التي تمر بها اليمن، ونثق بأننا قادرون على تجاوزها رغم التركة الثقيلة التي ورثناها.

وأكد أن استضافة اليمن لمثل هذه البطولات دليل على ما توليه من اهتمام بالشباب، فهم صناع الحاضر وكل المستقبل، وهم من صنعوا فجر التغيير في اليمن وانتصروا لوطنهم.. معربا عن ترحيبه باستضافة اليمن للمزيد من هذه الدورات الرياضية العالمية، وان الحكومة لن تتوانى عن تقديم كافة إشكال الدعم والرعاية لإنجاحها.

وأشاد رئيس الوزراء بجهود جميع المشاركين في إنجاح هذه البطولة الرياضية وإظهارها بهذا المظهر المشرف واللائق.. منوها بجهود وزير الشباب والرياضة في هذا المجال والاتحاد الدولي للملاكمة العربية ومجموعة البكري التجارية الداعمة لهذه البطولة.

وثمن الأخ باسندوة عاليا الدور الفاعل للمسئول الإعلامي للبطولة الصحفي احمد المسيبلي، والذي نجح في إدارة العملية الإعلامية الخاصة بالبطولة من كافة النواحي وفي جميع المستويات.. داعيا القطاع الخاص ورجال الأعمال والشركات التجارية إلى الاقتداء بمجموعة البكري وتشجيع رعاية ودعم مثل هذه البطولات ومختلف الأنشطة الرياضية الجماعية والفردية.

وجدد رئيس الوزراء في ختام حديثه الترحيب بضيوف اليمن من الأشقاء والأصدقاء وبالأبطال المشاركين في البطولة العالمية.. لافتا إلى أن قدومهم إلى اليمن فاتحة خير ودليل على أن اليمن ماضية في طريق التغيير الشامل وتسير في الاتجاه الصحيح والى الأمام لصنع مستقبل أفضل يليق بتاريخها وحضارتها العريقة.. متمنيا للجميع الخير والسعادة والتوفيق والنجاح.

وتحدث في اللقاء عدد من ضيوف اليمن من الأشقاء والأصدقاء والأبطال المشاركين ومنظمي البطولة، الذين عبروا عن تقديرهم الكبير لما حظيت به هذه البطولة العالمية من دعم وتفاعل من قبل الاخ رئيس الوزراء والحكومة والشعب اليمني.. مؤكدين أن الصورة التي كانت لديهم والتي تروجها وسائل الإعلام تغيرت تماما بعد قدومهم إلى اليمن، وما لمسوه من استقرار وترحاب وكرم ضيافة لدى شعبها.. لافتين إلى حرصهم على نقل الصورة الحقيقية لليمن كبلد سياحي رائع وجميل إلى بلدانهم وشعوبهم، وتصحيح الصورة الخاطئة التي تحاول بعض وسائل الإعلام ترويجها عن اليمن.. معربين عن اعتزازهم الكبير بهذا اللقاء الذي يجمعهم بشخصية يمنية وعربية ودولية ، عرف عنها نضالها وانتصارها لوطنها وامتها.

وأوضح رئيس الاتحاد الدولي للملاكمة العربية الدكتور الهادي السديري أن بطولة اليمن العالمية للملاكمة العربية اجتذبت أكثر من مليار و350 مليون متفرج من جميع إنحاء العالم.. منوها بهذا الخصوص بالدور الإعلامي والتنسيق الفاعل لتغطية فعاليات البطولة.

وفي ختام اللقاء قدم رئيس الاتحاد الدولي للملاكمة العربية درع الدورة للأخ رئيس الوزراء.

في الندوة الخاصة بوضع السلطة القضائية في الدستور الجديد وإنشاء قضاء دستوري مستقل

بلعيد: نسعى إلى تحقيق استقلال كامل للسلطة القضائية دون تدخل للسلطة التنفيذية والتشريعية

■ صنعاء / بشير الحزمي:

عقدت أمس بالعاصمة صنعاء ندوة خاصة بوضع السلطة القضائية في الدستور الجديد وانشاء قضاء دستوري مستقل نظمها نادي القضاة تحت شعار (من أجل تعزيز استقلال السلطة القضائية).

وفي بداية الندوة أكد رئيس نادي القضاة الجراح بلعيد أهمية عقد هذه الندوة للخروج بتوصيات تكون نواة لبناء رؤية واضحة لأعضاء السلطة القضائية لتقديمها الي مؤتمر الحوار الوطني في محاولة لاستعادة الدور المفترض للسلطة القضائية في اليمن وحفاظا على السلطة القضائية وإنشاء قضاء عادل يسهم في بناء الدولة المدنية المنشودة.

وقال إن الندوة تأتي بهدف متابعة مجريات ما يحدث في فريق بناء الدولة والحكم الرشيد بمؤتمر الحوار الوطني ثم الاستماع الى محاضرات والخروج بمناقشات تخرجنا الى توصيات تحدد رؤية نادي قضاة اليمن واعضاء السلطة القضائية حول الوضع المنشود للسلطة القضائية في الدستور الجديد .

وأضاف : يجب أن نعلم أن المؤتمر العام الثالث للمنتدى القضائي قد رفض مخرجات فريق بناء الدولة ، ورفض أن تكون هناك وصاية من مجلس النواب على السلطة القضائية . كون فريق بناء الدولة قد خرج بمخرجين اساسيين اولهما إن يشكل مجلس القضاء الأعلى عن طريق الانتخاب من70 % من القضاة و 15 % من أساتذة الجامعات الحكومية و 15 % من المحامين ثم يعرض هؤلاء المنتخبون جميعا على مجلس النواب للمصادقة عليهم وبعدها يصدر قرار رئيس الجمهورية بشان ذلك وهكذا الوضع بالنسبة للمحكمة الدستورية العليا .

وأوضح أن نادي القضاة ومجلس القضاء الاعلى قد عرضا رؤيتهما على فريق بناء الدولة ان هذا يعد تدخلا في شان السلطة القضائية ويُخل بمبدأ استقلال السلطة القضائية ومبدأ الفصل بين السلطات ، لأنه لا يجوز من السلطة التشريعية أن تتدخل في تشكيل مجلس القضاء الأعلى، مفصحا عن رفض القضاة رفضاً قاطعاً لدخول مجلس القضاء الأعلى ممن لم يمارسوا العمل القضائي نهائيا سواء كانوا من أساتذة الجامعات أو المحامين وبالذات في تشكيل المحكمة الدستورية العليا.

وقال: كيف لمن لم يمارس القضاء إن يكون عضوا في المحكمة الدستورية العليا التي يجب إن يكون فيها شيوخ شيوخ القضاة .. لافتا الى انه و بعد مداولات ومحاورات مع فريق بناء الدولة تبين أن الفريق قد اتخذ قرارا بنسبة 93 % من مجموع 46 عضوا وعضوة وافق 42 عضوا على ذلك القرار الذي تبنوه ، الأمر الذي لا يمكن تغييره وهم معذورون بسبب انه لا توجد آليات وإجراءات لتغيير القرارات التي تم الموافقة عليها ، اضافة الى أن ذلك سيفتح عليه بابا آخر في ان المكونات السياسية ستطلب تغيير كل ما قد تم الاتفاق عليه بما يؤدي إلى نقض عمل الفريق خلال الفترة الماضية كلها .

وأشار بلعيد الى أن هناك اتجاهاً لقصر دور النيابة العامة على الادعاء العام فقط ، وأن فريق الحكم الرشيد قد خلص الى اعتبار مصلحة السجون ، الطب الشرعي ، النائب العام من الأجهزة المساعدة للسلطة القضائية وبذلك لم يعتبر أن النيابة العامة جزء من السلطة القضائية وهذا يخل بجميع المواد الدستورية الموجودة في الدستور الحالي من المادة 149 إلى المادة 152 والتي تقول بان السلطة القضائية مستقلة قضائيا وماليا وإداريا والنيابة العامة هيئة من هيئاتها.

وأكد سعي نادي قضاة اليمن الى تحقيق استقلال كامل للسلطة القضائية دون تدخل للسلطة التنفيذية والتشريعية من خلال التوصيات التي ستخرج بها الندوة والتي ستكون قاعدة لرؤية متكاملة يقدمها نادي قضاة اليمن لمؤتمر الحوار الوطني ولجميع المكونات السياسية لتبنيها والخروج برؤية واضحة نحو استقلال السلطة القضائية كاملا اثناء صياغة الدستور الجديد.

وأعرب عن ادانة واستنكار نادي قضاة اليمن للاعتداءات المتكررة على اعضاء السلطة القضائية والتي بلغت خلال الأونة الاخيرة 7 اعتداءات بما فيها اختطاف القاضي سالم عبدون رئيس نيابة استئناف المكلا الذي ما يزال مختطفا الى اليوم منذ قرابة اسبوعين ولم يتم الافراج عنه ، محملا مجلس القضاء الاعلى والسلطات الامنية مسئولية سلامة القاضي عبدون مطالبا بسرعة الافراج عنه .

وأعلن عن رفضه لأي وصاية على السلطة القضائية من حيث تشكيل المحكمة الدستورية ومجلس القضاء الاعلى والوصاية من قبل مجلس النواب في المصادقة على الاعضاء المنتخبين من القضاة ، لافتاً الى وجود حكم من المحكمة الدستورية برفع يد وزير العدل عن السلطة القضائية .

وقال : لا نريد ان نخرج من ثوب السلطة التنفيذية لندخل في ثوب السلطة التشريعية .. نريد استقلالاً كاملاً للسلطة القضائية وكما انه هدف فهو وسيلة للخروج بقضاء عادل لنبني به اليمن الجديد.

وأوضح أن أوليات نادي قضاة اليمن في المرحلة الراهنة إيجاد صياغة واضحة للسلطة القضائية تضمن لها استقلالها الكامل في الدستور وان يكون هناك قانون يعزز هذا الاستقلال، إضافة الى متابعة موضوع التسويات والترقيات لأعضاء السلطة القضائية ، وكذا موضوع التأمين الصحي لأعضاء السلطة القضائية .

من جانبه أوضح نائب رئيس فريق بناء الدولة بمؤتمر الحوار الوطني علي ابو حليقة أن اليمن تعيش مرحلة جديدة وهذه المرحلة تتطلب تشكيل فريق عمل واحد .

وقال إن فريق بناء الدولة يعمل في سبعة مفاصل رئيسية تتعلق ببناء الدولة منها السلطة القضائية وقد تم الوقوف كثيرا وتدارس أوراق كثيرة فيما يتعلق ببناء الدولة بشكل عام لا تقل عن الف وخمسمائة ورقة من مختلف الجهات والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني وقد استفدنا كثيرا من تلك الافكار ومما طرح وبخاصة ما يتعلق بالسلطة القضائية .

وأكد أن السلطة القضائية هي الحامي لكل تصرفات المجتمع اليمن ولمختلف نشاطه السياسي والاجتماعي والثقافي والمدني وهو أمر يدعو الجميع لوضع النصوص الحامية والمؤصلة للسلطة القضائية والعمل القضائي بشكل عام ، موضحا أن فريق بناء الدولة بمؤتمر الحوار قد وقف حول الكثير من القضايا والرؤى وتم العودة الى كثير من الاتجاهات في مختلف التشكيلات القضائية في كثير من الدول العربية والأجنبية وتم التوصل الى ان السلطة القضائية تبدأ بترشيح من منتدى القضاة اليمني بـ 70 % من مجموع مفاصل السلطة العليا للقضاء وهي المحكمة العليا ومجلس القضاء والمحكمة الدستورية و15 % من الأكاديميين و15 % من المحامين وهذه التشكيلة المرشحة تعرض على جهة تطبق المعايير .

وأكد أن الأمر ليس قرآناً ويمكن ان يعاد النظر فيه بين حين وآخر من خلال إجراءات معينة ، موضحا أن فريق بناء الدولة يبني قراراته على التوافق وليس بالأغلبية وليس بنسب محددة وان ما تم التوصل اليه بهذا الشأن كان بالتوافق .

وقال إنه يمكن إعادة النظر في بعض الأمور التي تجعل للقضاء استقلالية تامة وتجعل منه سلطة لا تعلوها سلطة.

ونوه بما اتفق عليه فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار بعد لقائهم بالقضاة بما يمكن الاخذ به فيما يتعلق بالأسس العامة لصلاحيات القضاء التي كفلها الدستور وما هو عائد للقانون يتم الاخذ به وعمل توصيات وهو ما يجب ان يكون وإذا ما اختلف أعضاء الفريق على أي امر فان المرجع فيها الجلسة العامة التي ستفصل في أي خلاف قد يحدث في اطار الفريق الواحد ، مؤكدا أن فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار سيعمل مع السلطة القضائية كفريق واحد والعمل على توافق للخروج بحلول منصفة للقضاء .

وكانت قد قدمت خلال الندوة أربع أوراق عمل : ورقتا عمل للأستاذ الدكتور عبدالله سعيد الذبحاني استاذ القانون الدستوري بجامعة صنعاء الاولى تحت عنوان معالم وضع السلطة القضائية في الدستور الجديد والثانية تحت عنوان نحو محكمة دستورية عليا – الاهمية- المحددات- الاعتبارات فيما تناولت ورقة العمل الثالثة والمقدمة من قبل القاضي عصام عبدالوهاب السماوي رئيس المحكمة العليا رئيس الدائرة الدستورية الضمانات الاساسية لحماية الدستور وتناولت الورقة الرابعة والتي قدمت من قبل القاضي الدكتور هيكل عثمان نائب رئيس هيئة التفتيش القضائي استقلالية السلطة القضائية في الدستور الجديد.

حضر الندوة القاضي خميس الديني نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات والقاضي محمد الغشم مستشار مجلس القضاء الأعلى ، والخبير الدولي عمر حمادي .

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية :

اليمن عانى من الفقر المزمن وتأخر التنمية نتيجة النزاعات الكثيرة

■ صنعاء / سبأ:

دعت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ فاليرس آموس، المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم لجهود الإغاثة الإنسانية في اليمن.

وأشارت آموس في مؤتمر صحفي أمس بصنعاء، إلى ضرورة تضافر كافة الجهود لتوفير احتياجات استمرار المرحلة الانتقالية التي تشهدها اليمن.. لافتة إلى الحاجة الملحة للسكان إلى الأمن والاستقرار والسلام والعيش الكريم.. وقالت :«إن متطلبات التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن خلال العام الجاري وصلت إلى نحو 703 ملايين دولار، تم منها توفير 44 % لتغطية الاحتياج».

وأشادت بالدعم الخليجي المقدم لليمن .. داعية دول الخليج إلى زيادة دعمها لليمن بأقصى حد ممكن عبر تخصيص بعض الأموال للأنظمة متعددة الأطراف بما يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة والآثار الإيجابية للدعم.

ولفتت إلى أن اليمن عانى من الفقر المزمن وتأخر التنمية نتيجة النزاعات الكثيرة، وأن الملايين يكافحون من أجل التعايش مع أوضاعهم المعيشية الصعبة.. مستعرضة نتائج الزيارة لأحد مراكز المنظمات الدولية التي يتلقى فيه المهاجرون من القرن الأفريقي والعائدون من دول الجوار للمساعدات.

وأشارت إلى إشكالية تزايد النمو السكاني في اليمن، وصعوبة الوصول إلى فئات ذات احتياج شديد لانعدام الأمن في بعض المناطق التي يعيشون فيها.

من جانبها أشارت المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي ايرثارين كازين إلى الوضع الإنساني الحرج في اليمن .. وقالت : " اليمن تعاني من سوء التغذية المزمن بدرجة أقل من أفغانستان بقليل وهو ما يتطلب مزيداً من الاهتمام".

وأفادت بأن أكثر من 10 ملايين شخص في اليمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي منهم 4 ملايين ونصف في وضع أشد حرجاً.

وأوضحت أن البرنامج خلال العام الجاري يستهدف خمسة ملايين شخص في 16 محافظة بالمساعدات الغذائية وبناء القدرات المجتمعية للتكيف على الأوضاع والاعتماد على الذات في تجاوز الأزمات.. لافتة إلى التنسيق المشترك بين البرنامج ومنظمة اليونيسيف في توفير المياه النظيفة لعدد من الفئات المستهدفة.

وأوضحت كازين أن اليمن تأتي في الترتيب الثاني لأعلى معدل في العالم في سوء التغذية لدى الأطفال مع وجود ما يقارب نصف عدد أطفال اليمن دون سن الـ 5 سنوات بنحو مليوني طفل يعانون من التقزم الذي يعيق سير شكل الحياة الطبيعية لدى الأطفال.. مشددة على ضرورة التدخل في مرحلة سوء التغذية المزمن وليس الحاد لإمكان تجاوز آثار المشكلة وضمان عيش الأطفال بشكل طبيعي مستقبلاً.

وتطرقت إلى الجهود المبذولة لمكافحة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي .. مشيدة بتعاون العديد من المنظمات في هذا الجانب.

وأشارت إلى ضرورة توفير الأجواء الملائمة والآمنة للعمل الإنساني .. داعية الجميع إلى التعاون مع المنظمات العاملة في هذا الجانب بما يضمن وصول المساعدات للفئات المستهدفة وتحقيق الأهداف المرجوة.

وأوضحت أنه تم إجراء مشاورات مع المعنيين في اليمن لإمكانية تنفيذ مشاريع لدعم الأنشطة الزراعية وتحقيق تنمية مستدامة للمزارعين.

فيما أشار الممثل المقيم للأمم المتحدة في اليمن ومنسق الشئون الإنسانية إسماعيل ولد شيخ أحمد إلى أنه يتم التنسيق مع الجانب الحكومي فيما يخص المساعدات الإنسانية .. لافتاً إلى أن جزءاً من الدعم مخصص للبرنامج الانتقالي في إطار الحكومة.

وأشاد بالجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية لدراسة قضايا الأمن الغذائي ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة لها بالتعاون مع المنظمات الدولية.

وأوضح أن برنامج تقديم المساعدات تشترك فيه الحكومة والمنظمات المجتمعية التي ارتفعت إلى 89 منظمة خلال العام الجاري مقارنة بـ66 منظمة العام الماضي.